الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
31 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كمونيتشيك ..... (الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تعزيز منظومة الأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-63828 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تعزيز منظومة الأمم المتحدة (تابع) (A/58/600 و A/58/610)

١ - **السيد كيلابايل** (بوتسوانا): تكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال إن المجموعة ستواصل دعم جهود الأمين العام لإصلاح المنظمة وتعزيزها. وكانت المجموعة دائما في الطليعة لدعم الجهود المبذولة لتحسين أداء منظومة الأمم المتحدة كلما دعت الحاجة إلى تلك التحسينات. ولا بد أن تظل عملية صنع القرار في المنظمة شفافة وأن تتيح التمثيل الكامل لجميع الدول الأعضاء، بلا استثناء وعلى قدم المساواة. وهذا من الأهمية بمكان فيما يتعلق بالقرارات التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في دورة التخطيط، والميزنة، والرصد والتقييم.

٢ - واستطرد قائلا إن المجموعة الأفريقية أولت اهتماما شديدا لاقتراحات الأمين العام، وملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ووحدة التفتيش المشتركة وتعليقات أعضاء اللجنة الخامسة. وترى المجموعة أن هناك حاجة إلى تشخيص واضح لنواحي القصور في العملية الحالية للتخطيط، والبرمجة، والميزنة، والرصد والتقييم من أجل اقتراح تحسينات، يجب أن يكون بعضها أو جميعها عندئذ معتمدا. وينبغي أن يكفل ذلك التشخيص عدم وجود ارتباك فيما يتعلق بأين تكمن نواحي القصور من أجل تلافي تغيير عناصر في العملية الحالية بدون تحقيق أي نتائج لها أهميتها.

٣ - ومضى قائلا إنه يجب أن تكون للمنظمة آفاق استراتيجية وتطلعية. والمرامي المتفق عليها دوليا الواردة في إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية توفر رؤية واسعة للمنظمة والمجتمع الدولي. ومعظم هذه المرامي، إن لم يكن جميعها، يغطي فترة طويلة. ولذلك يجب أن تكون للمنظمة خطة تضع أهدافا واقعية لبلوغ تلك المرامي، وعلى الدول الأعضاء أن تؤدي دورا أساسيا في صياغتها وفي تحديد الأولويات. ولذلك ينبغي أن تظل الخطة تشكل الأوامر التوجيهية الرئيسية للسياسة العامة للمنظمة.

٤ - وأردف قائلا إن المجموعة الأفريقية أحاطت علما برأي اللجنة الاستشارية، الوارد في الفقرة ٧ من تقريرها (A/58/610)، ومفاده أن اللجنة لا تستطيع الحكم على ما إذا كان النموذج المقدم في تقرير الأمين العام (A/58/600) أقصر أمدا أو أكثر استراتيجية من الخطة المتوسطة الأجل الحالية. وتتطلع المجموعة إلى تلقي رد الأمانة العامة على التعليقات الواردة في الفقرتين ٧ و ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية، بما في ذلك النموذجان المتعلقان بالبرامج الأكثر تطورا وتعقيدا وتحليل لمشاكل العملية الحالية المتعلقة بالميزانية وآثارها على تخصيص الموارد وفقا للأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل ومخطط الميزانية. وتأمل المجموعة أيضا أن تتناول الأمانة العامة التعليقات الواردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بمواعيد النظر في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ومخطط الميزانية، وأن تقدم مزيدا من التفاصيل عن قدرة الخطة على إبراز الولايات الجديدة، وتسلسل الخطوات في إعداد الخطة والموافقة عليها وطرق تجنب التأخيرات.

٥ - وأردف قائلا إن المجموعة الأفريقية مؤلفة من وفود صغيرة ذات قدرات محدودة، ولذلك فإنها حريصة على تلافي الإزدواج في عمل الهيئات الحكومية الدولية المشتركة في عملية التخطيط، والبرمجة، والميزنة والرصد والتقييم. وكان تحديد الأولويات، وينبغي أن يظل، من اختصاص الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فإن الذي يقتضي إيلاء

الاهتمام هو عملية استعراض الميزانية، وليس دور الهيئات الحكومية الدولية والدول الأعضاء في تلك العملية.

٦ - وأضاف قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق يجب أن تؤدي دورا نشطا في استعراض جوانب البرمجة للميزانية. وينبغي ألا تكرر اللجنة الخامسة هذا الاستعراض، لأنها ليست في وضع لتقديم رأي. والمجموعة الأفريقية تؤيد بالكامل الجهود المبذولة لتحسين وتعزيز أعمال الهيئات الحكومية الدولية المشتركة في رصد وتقييم البرامج. وقد أحاطت المجموعة علما بالقلق الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية، في الفقرة ٩ من تقريرها، إذ أن مذكرة الأمين العام لم تقدم إيضاحا فيما يتعلق بالتدابير المقترحة لتحسين العملية الحالية لترتيبات تخطيط البرامج، ورصدها وتقييمها. وتتطلع المجموعة إلى تلقي رد من الأمانة العامة.

٧ - ومضى قائلا إنه يجب أن تتلقى الدول الأعضاء اقتراحات واضحة، بما في ذلك معلومات شاملة عن تقرير معدل بشأن أداء البرامج كل سنتين، والتحسينات في شكل تقارير التقييم ومواعيدها وتحديد واضح لأدوار الكيانات التي اشتركت أو ستشترك في تخطيط البرامج، ورصدها وتقييمها.

٨ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية ذكرت، في الفقرة ١٠ من تقريرها، أنها ليست متأكدة من مقدار المعلومات التي ستتلقاها هي أو الدول الأعضاء بشأن النواتج والاحتياجات من الموارد إذا اتخذت الجمعية العامة إجراءات بشأن التوصيات الواردة في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام. ويجب أن تحصل الدول الأعضاء باستمرار على معلومات كافية لاتخاذ قرارات عن بينة أثناء المفاوضات المتعلقة بالميزانية.

٩ - واختتم قائلا إن المجموعة الأفريقية تدرك أنه لم يكن لدى الأمانة العامة متسع كبير من الوقت لتقديم إجابات شاملة على الأسئلة التي أثارتها الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية وأنه كان لدى اللجنة الاستشارية ذاتها قليل من الوقت للمناقشة. وتعرب المجموعة عن تقديرها للجهود التي بُذلت حتى الآن لتوفير المعلومات وطلب تخصيص وقت كاف لإجراء مشاورات غير رسمية في مسألة على هذا القدر من الأهمية.

١٠ - **السيد مارتيني** (إيطاليا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة إليه: إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة إليه: تركيا وبلغاريا ورومانيا، بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين، فأثنى على الأمانة العامة لتقديمها نموذجين للإطار الاستراتيجي المقترح، مما يوفر إشارة هامة لما سيكون عليه الشكل الجديد، مع أنه ستجري زيادة تنقيح هذا الشكل بمرور الوقت.

١١ - واستطرد قائلا إنه يجب تبسيط وترشيد العملية الحكومية الدولية والوثائق المتعلقة بالتخطيط والميزنة. ووافق على أنه من شأن وضع خطة برنامجية لفترة السنتين، على النحو المقترح في النموذجين، أن يتيح الفرصة لتحقيق منجزات متوقعة ومؤشرات على الإنجاز تكون أكثر تحديدا ودقة، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية. ووافق أيضا على أن اقتراح الأمين العام القائل بوضع إطار استراتيجي من شقين، يتألف من خطة برنامجية لفترة سنتين ومخطط ميزانية، يمثل خطوة محدودة تجاه صنع قرارات قائمة على مزيد من البينة في اللجنة الخامسة مما سيمكنها في نهاية المطاف من مضاهاة البرمجة وتحديد الأولويات بالآثار المترتبة في الموارد بصورة أكثر فعالية.

١٢ - وأعرب عن شكره لقيام اللجنة الاستشارية بالرد بسرعة على طلب اللجنة الخامسة فيما يتعلق بانطباعاتها الأولى على النموذجين المقدمين من الأمانة العامة، ووافق على رأي اللجنة الاستشارية القائل بأن القرار المتعلق

بالاستعاضة عن الخطة المتوسطة الأجل الحالية التي تبلغ مدتها أربع سنوات بخطة برنامجية مدتها سنتان هو أولا وقبل كل شيء قرار متعلق بالسياسة العامة. وأسئلة اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالنموذجين أسئلة في محلها، مع ذلك، وهو يوافق على اعتزامها تقديم المزيد من التعليقات والتوصيات عندما تتناول الخطة والمخطط عقب موافقة الجمعية العامة على الاقتراحات الواردة في الفقرة ٥ من مذكرة الأمين العام (A/58/600).

١٣ - وأضاف قائلا إنه بتوافر قرار واحد للجمعية العامة، وثلاثة تقارير للأمين العام، وتقرير واحد لوحدة التفتيش المشتركة وتقرير واحد للجنة الاستشارية، ليست لدى اللجنة الخامسة حاجة أخرى للمادة التي ستبني عليها قرارها بشأن إصلاح عملية التخطيط والميزنة.

١٤ - واختتم قائلا إن التوصية النهائية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية تقول إنه نظرا لأن التغييرات المقترحة الآن هي تغييرات طفيفة، فلن يترتب عليها أيضا سوى تعديلات طفيفة على القواعد المالية وقواعد التخطيط ذات الصلة. ولهذا السبب، إذا عمل أعضاء اللجنة الخامسة معا، سيكون بإمكانهم تحقيق نتائج أساسية هامة بالتوصية بإصلاح الميزانية قبل نهاية الجزء الرئيسي للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

١٥ - **السيدة آرسي دي غاباي** (بيرو): تكلمت بالنيابة عن مجموعة ريو، فقالت إن المجموعة تشارك الرأي القائل بأن الإصلاحات التي يقترحها حاليا الأمين العام لا تصل إلى ما كان متوقعا. بيد أن هذا ليس سببا لمعارضتها. وحقيقة أن اللجنة الاستشارية تعتبر تلك الاقتراحات طفيفة تعزز هذا الانطباع. ونظرا لضيق الوقت، يجب أن تتخذ اللجنة قرارا في المسألة أثناء الجزء الرئيسي للدورة الثامنة والخمسين لكي تتمكن الأمانة العامة من إعداد الخطة المتوسطة الأجل في وقت مناسب لكي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق في عام ٢٠٠٤.

١٦ - واختتمت قائلة إن مجموعة ريو لا ترى سببا يدعو لعدم الموافقة على التغييرات المقترحة الطفيفة في الخطة المتوسطة الأجل، ومخطط الميزانية ودورة الميزانية، نظرا لأنها ستعزز استخدام الميزنة القائمة على النتائج في المنظمة.

١٧ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفد بلده يؤيد تماما جهود الأمين العام لإصلاح المنظمة. بيد أنه يتفق في الرأي مع المجموعة الأفريقية بأنه يجب أن توضح الأمانة العامة مسائل معينة، ولا سيما تلك التي أثارتها اللجنة الاستشارية في الفقرات ٦ إلى ١٠ من تقريرها (A/58/610).

١٨ - **السيد إلخويزن** (هولندا): قال إن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ويؤيد جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام. وإذا لم تتخذ اللجنة قرارا بشأن إصلاح الميزانية أثناء الجزء الرئيسي للدورة الثامنة والخمسين، لن تتاح لها الفرصة للعودة إلى المسألة لمدة أربع سنوات. وهذا أمر غير مقبول.

١٩ - **السيدة ستانلي** (أيرلندا): قالت إن وفد بلدها ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ويؤيد اقتراحات الإصلاح الطفيفة المقدمة من الأمين العام، والتي ينبغي اتخاذ إجراء بشأنها أثناء الجزء الرئيسي للدورة الثامنة والخمسين.

٢٠ - **السيد توتونشيان** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المسألة الهامة المعروضة على اللجنة تستحق التحليل والاستعراض بصورة شاملة. وقد أجرت الدول الأعضاء مناقشات مثمرة في الجلسات الرسمية وغير الرسمية للجنة. ويجب تزويدها وتزويد اللجنة الاستشارية بمعلومات شاملة، برغم الوقت المحدود المتاح، لإمكان النظر على النحو

الواجب في التغييرات المقترحة. وكما اشارت المجموعة الأفريقية، فقد طلبت اللجنة الاستشارية مزيدا من التوضيح.

٢١ - وأضاف قائلا إن الهدف يتمثل في تحسين عملية البرمجة والميزنة بإجراء تغييرات حيث تدعو الحاجة إلى التغييرات. وسواء كانت تلك التغييرات كبيرة أو صغيرة، يجب أن ينظر فيها على اساس ميزتها، وأساسها المنطقي، وتأثيرها والاعتبارات التقنية الأخرى، وليس لذاتها ببساطة. وقد أدت الوثائق التي قُدمت والمناقشات التي أجريت على مدى السنة الماضية إلى تعميق فهم اللجنة بأهداف الإصلاح. ويجب أن تستكشف كيف تجعل المنظمة أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر كفاءة، لكي تتمكن من تنفيذ الولايات التي قررتها الدول الأعضاء. ويرحب وفد بلده بإدماج الرصد والتقييم في عملية البرمجة والميزنة. ومن الأهمية تعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق بدون تقويض ولايات هذه الهيئة الحكومية الدولية في المجالات الأخرى.

٢٢ - **السيد دروفينيك** (النمسا): قال إن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأشار إلى أن وفودا كثيرة اشتكت في الماضي من أن عملية الميزنة تمتص قدرا كبيرا من الطاقة والموارد. وقد طرح الأمين العام، وهو ما يستحق عليه الثناء، اقتراحات تتعلق بالإصلاح، ووفر بذلك فرصة سانحة يجب عدم إهدارها.

٢٣ - **السيد نيسير** (السويد): قال أن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ويؤيد الاصلاحات التي اقترحها الأمين العام. والوقت هو الجوهر، وينبغي أن تتخذ اللجنة قرارا بشأن تلك الاصلاحات على الفور.

٢٤ - **السيد هننغستاد** (النرويج): قال إنه يرى أن أمام اللجنة الخامسة فرصة تاريخية للتوصية بإصلاح عملية الميزنة. وفوات هذه الفرصة سيرتب آثارا هامة على جميع الجوانب الأخرى للإصلاح في المنظمة. وفي حين أن إصلاح الميزانية ليس بعيد المنال، فإنه يمثل حجر الزاوية للإصلاح بوجه عام. وسيجعل الأمم المتحدة أكثر توجها نحو الأهداف وسيساعد الدول الأعضاء في تنفيذ الولايات المقررة في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية وبالمؤتمرات الدولية الرئيسية على مدى السنوات العشر الماضية.

٢٥ - واستطرد قائلا إنه دُهش لأن بعض أعضاء اللجنة لا تزال لديهم شكوك وأسئلة عن الاصلاحات المقترحة. ومن الطبيعي لهم أن تكون لديهم أسئلة، ولكن مسألة الإصلاح موثقة بصورة أكثر شمولا من أي قضية أخرى يمكن أن يتذكرها من الفترة التي قضاها في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لم تعرب أي من الوثائق التي نظرت فيها اللجنة عن تأييدها للإجراءات الحالية للميزانية أو الخطة المتوسطة الأجل الحالية. وإذا لم تتخذ اللجنة إجراء الآن، ستنقضي أربع سنوات على الأقل قبل أن تتمكن من معالجة المسألة مرة ثانية.

٢٦ - وانتقل إلى تقرير اللجنة الاستشارية (A/58/610)، فأشار إلى أن النموذجين المقدمين من الأمانة العامة ليسا إلا صورة توضيحية، لا هدفا في حد ذاتهما، ومع سير عملية الإصلاح قدما ونظرا لأن الميزنة القائمة على النتائج أصبحت واسعة الانتشار، ستصبح وثائق الميزانية أوضح حتى مما افترضه النموذجان.

٢٧ - واختتم قائلا إن المنظمة بحاجة إلى الإصلاح وبوسع اللجنة الخامسة أن توصي به. ويجب ألا تدع أي فرصة لاتخاذ إجراء تفلت منها.

٢٨ - **السيدة غالفيز** (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأعربت عن رغبتها في أن تضيف إعراب

وفد بلدها عن تأييده الخاص للإصلاحات التي اقترحها الأمين العام لتبسيط عملية الميزنة والتخطيط ومن ثم إقامة صلة واضحة بين الموارد والبرامج. وأعربت عن شكرها لما قدمته الأمانة العامة من وثائق واعتبرتها كافية للسماح للجنة بالتوصل إلى قرار معقول بشأن هذه المسألة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. وإذا اتخذت اللجنة إجراء أثناء الدورة الحالية، فإن هذا سيؤدي إلى تحسين قدرة المنظمة على تحقيق النتائج وفقا لأولوياتها.

٢٩ - **السيدة بيرمان** (فنلندا): قالت إن وفد بلدها ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأكدت على أن التوقيت حيوي في النظر في اصلاح الميزانية الذي اقترحه الأمين العام. وينبغي ألا تضيع اللجنة وقتا لاتخاذ إجراء.

٣٠ - **السيد بتنر** (ألمانيا): قال إن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويدرك وفد بلده بشدة أن المنظمة ما برحت تنظر في الاقتراحات المتعلقة بإصلاح الميزانية على مدى عام ونصف عام. ويوافق جميع أعضاء اللجنة على أن العملية الحالية مرهقة وباهظة التكلفة ولا تخدم مصالح الدول الأعضاء الصغيرة. وينبغي اتخاذ إجراء بدون إبطاء لأن دورة جديدة للميزانية على وشك أن تبدأ.

٣١ - **السيد زالوار** (البرازيل): قال أن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلت به ممثلة بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. وليس لدى الوفد اعتراض على اقتراحات الإصلاح الحالية، التي سينظر في الموافقة عليها في تاريخ مبكر. ولمعالجة أي شكوك تبقت بشأن هذه المسألة، ولا سيما تلك المعرب عنها في تقرير اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بموعد ومدة الخطة، ومضاهاة تخصيص الموارد بالأولويات، وتقارير الأداء والتفاصيل المتعلقة بالنواتج والاحتياجات من الموارد التي ستُقدم، يقترح أن تقدم الأمانة العامة معلومات تكميلية في شكل ورقة قاعة اجتماع توليفية، غير رسمية. بيد أن وفد بلده سيحذو حذو الرئيس للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في اللجنة.

٣٢ - **السيد أدان كرمونا** (أسبانيا): قال إن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويجد الوفد من الصعب عليه فهم الانتقادات التي سببتها اقتراحات الأمين العام، بالنظر إلى أنها ليست إلا خطوة أولى وتخدم الأغراض المتعلقة بتحقيق الأهداف البرنامجية. وقد أحدثت عملية الميزنة الحالية تغيرات تدريجية بالزيادة من عام لآخر بدون مراعاة الأهداف عموما. وتمثل الخطوات المقترحة تقدما غير عادي من ناحية الشفافية. ولذلك ينبغي توحيد الجهود لترجمتها إلى إجراءات بأسرع ما يمكن.

٣٣ - **السيد بوانسوه** (فرنسا): قال إن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويشغل إصلاح الإجراءات المتعلقة بالميزانية، والتخطيط مكانة رئيسية في جهود الاصلاح عموما في المنظمة. ومن شأن اقتراحات الأمين العام أن تؤدي إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بالميزانية والإجراءات المالية وأعمال اللجنة. ويرى الوفد أن لدى اللجنة جميع الوثائق التي تحتاجها لاتخاذ موقف بشأن المسألة وأن اقتراحات الأمين العام طفيفة في نطاقها ولكنها هامة في رمزيتها. وينبغي أن تتخذ اللجنة إجراء بشأنها أثناء الدورة الحالية.

٣٤ - **السيد زفيلاكس** (اليونان): قال إن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد الوفد تأييدا تاما الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام ويتطلع إلى اتخاذ إجراء بشأنها على وجه السرعة.

٣٥ - **السيد كافكا** (الجمهورية التشيكية): أيد البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وشدد على أن توقيت القرار المتعلق بالإصلاحات المقترحة يتسم بأهمية بالغة إذا أريد للإصلاحات أن ترتب آثارا حقيقية.

٣٦ - **السيد روا أربوليدا** (كولومبيا): أيد البيان الذي أدلت به ممثلة بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. وقال إنه مع أن اقتراحات الأمين العام أبسط مما كان متوقعا وتقتضي إجراء تغييرات طفيفة على الإجراءات الحالية، ينبغي اعتمادها وتنفيذها على الفور. ويجب اتخاذ قرار أثناء الدورة الحالية لكي تتمكن الأمانة العامة من وضع الخطة المتوسطة الأجل في الوقت المناسب وتقديمها إلى لجنة البرنامج والتنسيق للنظر فيها في بداية عام ٢٠٠٤.

٣٧ - **السيد بوليدوليون** (فنزويلا): أيد البيان الذي أدلت به ممثلة بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو وأعرب عن تأييده الكامل لاقتراحات الأمين العام. ومع أن هذه الاقتراحات محدودة في نطاقها، فإنها يمكن أن تعطي زخما للإصلاح العام للمنظمة. وهو على ثقة من أن العملية سيوصى بها أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة وأعرب عن أمله في إمكان إدماج أي تعديلات أو تنقيحات تعتبرها الدول الأعضاء ضرورية وذلك في الاقتراحات ذات الصلة حسب الاقتضاء.

٣٨ - **السيد مايك** (لكسمبورغ): قال إن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وهو يوافق على ضرورة اتخاذ قرار أثناء الدورة الحالية للمحافظة على زخم عملية الإصلاح ومنع التأخير أربع سنوات أخرى في النظر في المسألة.

٣٩ - **السيدة هوتانوفا** (سلوفاكيا): أيدت البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقالت إنها تؤيد تماما اقتراحات الأمين العام وحثت جميع الدول الأعضاء على بذل جهود متضافرة لجعل الإصلاحات حقيقة واقعة.

٤٠ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يرغب في الإنضمام إلى البيان الذي أدلى به ممثل بوتسوانا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وأن يعيد تأكيد تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. وأثنت على الأمانة العامة لإصدارها الوثائق ذات الصلة على وجه السرعة وأعربت عن امتنانها للجنة الاستشارية لما قدمته من نصائح. وفي هذا الصدد، أعربت عن ثقتها في أن الأمانة العامة ستقدم الردود على الأسئلة التي اثارتها اللجنة الاستشارية لكي تتمكن اللجنة الخامسة من المضي قدما في مفاوضاتها. وقالت إنه لا يوجد أي وفد يحاول تعطيل عملية الإصلاح بتأخير اتخاذ قرار بشأن المسألة موضوع البحث وأشارت إلى أن برنامج عمل اللجنة ليس قيد المناقشة. واختتمت قائلة أنها على استعداد لبدء المفاوضات وحثت جميع الدول الأعضاء على النظر في المسألة بعناية وعلى نحو بناء.

٤١ - **السيد الفاريز** (شيلي): قال إن وفد بلده يود الإنضمام إلى البيان الذي أدلت به ممثلة بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. وقال إن اقتراحات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/58/600 في محلها وأعرب عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأنها واتخاذ قرار يمكِّن عملية الإصلاح من السير قدما.

٤٢ - **السيد راموس** (البرتغال): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي واقترح أن تبدأ اللجنة مشاوراتها غير الرسمية بدون إبطاء للتعجيل بالمسائل. وقال إنه يتفق في الرأي مع ممثل النرويج على أن إصلاح عملية التخطيط والميزنة يشكل جزءا لا يتجزأ من الإصلاح العام للمنظمة. وقد اقترح رئيس الجمعية العامة

مشروع مقرر طموح بشأن إصلاح وتنشيط طرق عمل الجمعية واكتسب هذا المشروع تأييدا واسع النطاق، غير أن مداولات اللجنة الخامسة فيما يتعلق بعملية الإصلاح لم تكن سهلة إلى حد بعيد. وفي حالة عدم الموافقة على الاقتراحات المحدودة للأمين العام، سينقطع الزخم الذي اكتسبته الجمعية العامة وستزداد شدة تصور أن اللجنة الخامسة مسؤولة عن تعطيل المسائل وحلها. ولذلك يحث جميع الدول الأعضاء على الشروع في اعتماد الاقتراحات على وجه السرعة.

٤٣ - **السيد مانزيك** (بولندا): قال إن وفد بلده يود أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن تأييده لإصلاح عملية التخطيط والميزنة برغم الطابع المحدود لاقتراحات الأمين العام، وفي هذا الصدد، قال إنه يرى أن الوقت هام جدا. وأعرب عن ثقته في أنه سيكون بوسع اللجنة اعتماد قرار بشأن المسألة أثناء الدورة الحالية.

٤٤ - **السيدة بانهكي** (الدانمرك): قالت إنها ترغب في التشديد على أهمية اتخاذ الخطوة الأولى نحو إصلاح عملية الميزنة في أسرع وقت ممكن.

٤٥ - **السيد أونانر** (تركيا): قال إن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وكرر تأكيد أن الاقتراحات محل البحث مجرد خطوة أولى نحو إصلاح عملية التخطيط والميزنة، وليست حلا نهائيا. ومن شأن إرجاء المسألة أن يرسل رسالة خاطئة عن إصلاح الميزانية ويعطي الإنطباع بأن اللجنة الخامسة لا تؤيد الاتجاه السائد نحو الإصلاح داخل الأمم المتحدة ككل. ولاحظ أيضا أن تغيب رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين عن الجلسة الراهنة يمثل إشارة هامة، وفي هذا الصدد، حث جميع الدول الأعضاء المعارضة للعملية أن تعيد النظر في مواقفها.

٤٦ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): أعادت إلى الأذهان أنه جرى بالفعل تقديم طلبين لنشر الوثائق قيد النظر بجميع اللغات الرسمية وأشارت إلى أن الرئيس كان قد أكد أن هذه الطلبات ستلبى.

٤٧ - وفيما يتعلق بالنموذجين، قالت إن جميع الوفود توافق على أن من مصلحتها السير قدما بعملية الإصلاح. بيد أنه عند إعداد تلك الوثائق، ينبغي إبلاغ الأمانة العامة عن الشكل الذي تفضله الدول الأعضاء والبيانات التي ترغب في إدراجها. وكان ينبغي صياغة النموذجين المعروضين على اللجنة حاليا على نحو مماثل للنماذج المستخدمة لإيضاح آثار تقنيات الميزنة القائمة على النتائج وكان ينبغي أن تشمل إدارات وأقساما كبيرة في المنظمة، من قبيل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٤٨ - وفي الختام، أعربت عن رغبتها في التأكيد على أن اللجنة الخامسة، برغم الانتقادات الموجهة إليها، قد أسهمت على نحو هام في أعمال المنظمة في كثير من المجالات، كما يبرهن عليه دورها في اعتماد قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وقالت إنها تتطلع إلى الاستماع إلى ردود الأمانة العامة على الأسئلة التي وجهها ممثل بوتسوانا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

٤٩ - **السيدة بودراوسكايتي** (ليتوانيا): قالت إن وفد بلدها يود أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي تأييدا لاقتراحات الاصلاح المقدمة من الأمين العام. وشددت على أهمية اتخاذ قرار في المسألة أثناء الجزء الرئيسي للدورة الحالية للجمعية العامة.

٥٠ - **السيد النجار** (مصر): قال إن وفد بلده يود أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل بوتسوانا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. بيد أنه يرى أن من واجبه أن يتحدث

بصفة وطنية، نظرا للطريقة التي تجري بها المناقشة. فقد أيد وفد بلده دائما جهود الأمين العام لإصلاح وتعزيز الأمم المتحدة وسيواصل ذلك. وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/58/610) يقدم للجنة مشورة تقنية ويتضمن عددا من الطلبات والأسئلة المحددة التي تتطلب ردودا من الأمانة العامة قبل أن تتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرار.

٥١ - واستطرد قائلا إنه يؤيد تعليقات ممثلة جنوب أفريقيا فيما يتعلق ببرنامج العمل وأضاف قائلا إنه، على قدر علمه، لم يقدم الرئيس أو أي وفد طلبا رسميا لتأجيل اتخاذ قرار. وقال إنه يتفق أيضا مع ممثل البرتغال في الرأي القائل إنه قد يكون من الأفضل مناقشة الاقتراحات في مشاورات غير رسمية.

٥٢ - وفي الختام، شدد على أهمية تعزيز وإصلاح المنظمة وضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء قرارا مدروسا بشأن المسألة على أساس معلومات واضحة.

٥٣ - **السيد الاركون** (كوستاريكا): أيد البيان الذي أدلت به ممثلة بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. وأعرب عن شكره للأمانة العامة وللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للمعلومات التي قاما بتقديمها وأعرب عن ثقته في أن الردود على الأسئلة التي أثيرت ستقدم في أقرب وقت ممكن. وأكد أهمية التدابير المقترحة في مجال التخطيط والميزنة، وبالنظر إلى ما تتسم به العملية من أهمية حيوية للمنظمة ككل، حث الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات نحو اتخاذ قرار في أقرب وقت ممكن.

٥٤ - **السيد بوهدو** (الجزائر): قال إن وفد بلده يود أن ينضم إلى البيان الذي أدل به ممثل بوتسوانا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وشدد على أنه يؤيد مفهوم الاصلاح ككل، وليس فقط جوانبه المتعلقة بالميزانية. وقال إنه لاحظ أنه لا توجد أية وفود تعارض اتخاذ قرار في المسألة، ولكنه يرى أن عددا من اقتراحات الأمين العام رمزية إلى حد بعيد وليست ملائمة لسد الثغرات في العملية الحالية للتخطيط والميزنة المحددة في تقريره الأصلي بشأن تعزيز الأمم المتحدة (A/57/387 و Corr.1). وتساءل كيف يمكن مساندة عملية الإصلاح والقيام في الوقت ذاته بتأييد مجموعة إصلاحات صغيرة رمزية وتجميلية تقوض مفهوم التغيير الشامل. وتساءل أيضا عن الحكمة من الموافقة على اقتراحات الأمين العام ببساطة لأنها بسيطة. واختتم قائلا إن هناك حاجة إلى إصلاح حقيقي وشامل لعملية التخطيط والميزنة يعالج نواحي القصور التي تشوب النظام الحالي بدلا من محاولة تغطيتها.

٥٥ - **السيد هيريرا** (المكسيك): قال إن وفد بلده يود أن ينضم إلى البيان الذي أدلت به ممثلة بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. ومع أن اقتراحات الأمين العام محدودة في نطاقها، فإنها مفيدة مع ذلك ويمكن أن تمهد الطريق أمام إصلاحات أخرى أبعد مدى. وفي هذا السياق، ينبغي الموافقة عليها.

٥٦ - **السيد فيلومز** (لاتفيا): قال إن وفد بلده يود أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن تأييده التام لاقتراحات الأمين العام لتحسين العملية الحالية للتخطيط والميزنة وأعرب عن أمله في اتخاذ قرار إيجابي وحسن التوقيت أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

٥٧ - **السيد كيلابايل** (بوتسوانا): تكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال إنه يود أن يعيد تأكيد عدد من النقاط الواردة في بيانه السابق. فالاصلاحات التي اقترحها الأمين العام محدودة حقا، ولكنها تمس صكوكا رئيسية في مجال التخطيط والميزنة. وبصورة تقليدة، دائما ما تطلب اللجنة الخامسة أكبر قدر ممكن من المعلومات قبل اتخاذ القرارات، وفي هذه الحالة، طلبت المجموعة الأفريقية ببساطة

الحصول على مزيد من التوضيح فيما يتعلق بعدد من الاستفسارات التي أثيرت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. و لم يكن في نية المجموعة تأخير أو معارضة أي قرار.

٥٨ - وفي الختام أعاد تأكيد تأييده التام للاصلاحات التي اقترحها الأمين العام وأعرب عن أمله في تخصيص وقت إضافي لمناقشتها لضمان تحقيق نتيجة مثمرة.

٥٩ - **السيد إيلجي** (الجمهورية العربية السورية): أعاد تأكيد البيان الذي ألقاه وفد بلده أمام الجمعية العامة بشأن موضوع إحياء دور الأمم المتحدة، وأعرب عن دعمه لفكرة الإصلاح. وطلب من الأمانة العامة أن تقدم توضيحات مكتوبة حول تساؤلات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتساءل بوجه خاص عما إذا كان من المتوقع أن يزداد عبء العمل بالنسبة للجنة الخامسة لأنها ستكون مضطرة لبحث الإطار الاستراتيجي كل سنتين بدلا من أربع سنوات كما هو الحال الآن، وما إذا كانت العملية المقترحة أكثر اقتصادية من العملية الحالية، وما إذا كانت العملية المقترحة ستعكس الأولويات كما تعكسها حاليا الخطة المتوسطة الأجل.

٦٠ - واختتم قائلا إن توزيع وثيقة رسمية قبل ترجمتها إلى كافة اللغات الرسمية غير مقبول، وفيه مخالفة لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٦١ - **السيد أداني** (هنغاريا): إنضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأعرب عن تأييده التام للاصلاحات التي اقترحها الأمين العام.

٦٢ - **السيد سيغتريغسن** (أيسلندا): أيد البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأعرب عن تأييده للإصلاحات التي اقترحها الأمين العام. وقال إنه يوافق ممثل النرويج في الرأي القائل أن من الأهمية المحافظة على الزخم في اعتماد الاصلاحات.

٦٣ - **السيد كيندال** (الأرجنتين): أيد البيان الذي أدلت به ممثلة بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. وقال إن حقيقة أن الاصلاحات المقترحة محدودة نسبيا في نطاقها سبب يدعو بالأحرى إلى التقدم بأسرع ما يمكن، ولا سيما في ضوء القيود الزمنية التي تواجهها اللجنة.

٦٤ - **السيدة أونيسي** (رومانيا): قالت إنها تنضم بصورة كاملة إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأعربت عن تأييدها لاقتراحات الأمين العام.

٦٥ - **السيد غيتاشيو** (إثيوبيا): قال إنه يوافق على أن من الأهمية المحافظة على الزخم لاعتماد الإصلاح. وأكد للجنة أن المجموعة الأفريقية ليس لديها النية لتأخير قيام الجمعية العامة باعتماده.

٦٦ - **السيد كرامر** (كندا): قال إن السبب في أن الاقتراحات التي قدمها الأمين العام قيد النظر لا يتعلق بنطاقها المحدود؛ بل لأنها مفيدة، نظرا لأنها ستجعل دورة البرنامج والميزانية أكثر استجابة، وأهمية، ومرونة وسهولة في وصول الدول الأعضاء إليها. وقد حددت المجموعة الأفريقية، في بيانها، مبادئ تستحق التأييد. فالمنظمة تحتاج في الواقع إلى خطة تجعل بالإمكان وضع أهداف واقعية قادرة على كفالة تحقيق المرامي، ولا يمكن القول بأن دور الدول الأعضاء مبالغ فيه. وينبغي أن تظل الخطة تشكل توجيهات السياسة العامة للمبادئ.

٦٧ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إنها تنضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل بوتسوانا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وأعربت عن تأييدها التام للاصلاحات التي اقترحها الأمين العام.

٦٨ - **الرئيس:** قال إن الجلسة الرسمية الحالية عُقدت بناء على طلب المجموعة الأفريقية. وفي حين أنه لم يقترح تأجيل النظر في بند جدول الأعمال، قدمت دولة عضو اقتراحا بهذا المعنى.

٦٩ - **السيد ساتش** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إنه عندما نظرت اللجنة الاستشارية في النموذجين اللذين قامت الأمانة العامة بإعدادهما بناء على طلب اللجنة الخامسة (A/58/600)، كانت تتوقع الحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية. وبعض المعلومات التي كانت تعتبرها اللجنة الاستشارية غير موجودة جرى تقديمها إلى اللجنة أثناء المشاورات غير الرسمية ولكن لدواعي الإيجاز استبعدت من مذكرة الأمين العام.

٧٠ - واستطرد قائلا إن النقطة الأولى التي أثارتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦ من تقريرها (A/58/610) تناولت مسألة مواعيد النظر في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ومخطط الميزانية. وكلا العنصرين، الخطة والمخطط، سيكونان جزأين في الإطار الاستراتيجي. والجزء ١، الخطة البرنامجية لفترة السنتين، ستنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في أيار/مايو أو حزيران/يونيه من كل سنة لا تقدم فيها الميزانية وتوافق عليها الجمعية العامة في نفس السنة. وهكذا ستستمر الممارسة الحالية، ولكنها ستنفذ في دورة مدتها سنتان بدلا من الدورة الحالية التي تبلغ مدتها أربع سنوات. أما الجزء ٢، مخطط الميزانية، فسيصدر في السنة التي لا تقدم فيها الميزانية بعد أن تُنجز لجنة البرنامج والتنسيق استعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين، بحيث يتمتع الأمين العام بميزة وجود اسهامات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالأولويات البرنامجية. وكما أوصت به اللجنة الاستشارية، فإن المخطط سيتبع الخطة.

٧١ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية ألقت ظلالا من الشك، في الفقرة ٧ من تقريرها، على ما إذا كانت الخطة البرنامجية لفترة السنتين ستكون أقصر أمدا أو أكثر اتساما بالاستراتيجية من الخطة المتوسطة الأجل الحالية. فالدورة الحالية من بدء البرامج إلى اكتمالها ستنقص من سبع سنوات إلى خمس سنوات. والقيمة الاستراتيجية للخطة تكمن في سياقها، وليس بالضرورة مضمونها. وستكون الخطة البرنامجية لفترة السنتين جزء من إطار عام متصل بتخصيص الموارد. وستكون هناك صلة بين الإطار الاستراتيجي، والجزء ١ والجزء ٢، والتي ستتجمع معا في دورة الجمعية العامة في السنوات التي لا تقدم فيها الميزانية.

٧٢ - وأردف قائلا إنه في الفقرة ٨، طلبت اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يوضح الكيفية التي يمكن بها أن تغدو الخطة المتوسطة الأجل صكا للسياسات، وليس قائمة للأنشطة. وفي الخطة المتوسطة الأجل الحالية، جرت بعض التحسينات في هذا الصدد، حيث أدرج بصورة أوضح بيان الأهداف، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز والعوامل الخارجية. ولم يقصد أن تكون أنشطة ونواتج محددة على هذا النحو سمة للخطة الاستراتيجية. وأثناء إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، لم تكن الجمعية العامة قد اعتمدت بعد عملية الميزنة القائمة على النتائج. ولذلك ستكون الفترة من عام ٢٠٠٦ وما بعده أول فترة يمكن أن تنفذ فيها بالكامل الميزنة القائمة على النتائج مع التركيز على الآثار، والأهداف والانجازات، بدلا من قائمة الأنشطة.

٧٣ - وأضاف قائلا إنه في الفقرة ٩، تناولت اللجنة الاستشارية مسألة رصد وتقييم أداء البرامج. وقد أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على الأقل في جلسات غير رسمية، إلى أن تقريرا معدلا بشأن أداء البرامج سيكون معدا في أوائل عام ٢٠٠٤ لكي تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق، وأنه سيتناول إطار العمل المستخدم في فترة السنتين الحالية للنهج القائم على النتائج. وسيضم التقرير معلومات مالية مع

معلومات برنامجية بحيث يفرغ في قالب واحد الاعتبارات المتعلقة بالموارد والمتعلقة بالبرامج البالغة الأهمية لكفالة إجراء تحسينات مناسبة في الرصد والتقييم. والترتيبات الحالية، التي ترقى أساسيا إلى حساب النواتج وتغفل قياس الآثار، تنطوي على قيود شديدة.

٧٤ - وأخيرا، قالت اللجنة الاستشارية، في الفقرة ١٠، إنه ليس من الواضح ما هو مستوى التفاصيل المتعلقة بالنواتج والاحتياجات من الموارد التي ستتاح للدول الأعضاء في كراسات الميزانية. ولن يكون هناك تغيير في مستوى التفاصيل المتعلقة بالاحتياجات من الموارد في وثائق الميزانية. وفيما يتعلق بالنواتج، أشارت اللجنة الاستشارية في فترتي سنتين متتاليتين، إلى نقاط الضعف في طريقة عرض النواتج، وأشارت، على سبيل المثال، إلى عدم وجود معايير ثابتة لصياغتها وطريقة عرضها ودعت إلى زيادة وضوح بيان المدى الذي ساعدت فيه تلك النواتج على تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لكل برنامج فرعي. وتشير اقتراحات الأمين العام إلى أنه سيجري في المستقبل اعتماد طريقة عرض مجدول، وثيق الصلة إلى حد أبعد.

٧٥ - واختتم قائلا إنه جرى توزيع مواد مكتوبة في المشاورات غير الرسمية استجابة للشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية. وفيما يتعلق بعبء عمل اللجنة الخامسة، لن يضع الاصلاح المقترح عبئا إضافيا. وتستعرض اللجنة بالفعل إما خطة أو تنقيحا لخطة كل سنتين، وتستعرض مخطط ميزانية كل سنتين. ولأن الخطة ستحظى بتوصيات تفصيلية من لجنة البرنامج والتنسيق، فإن اللجنة الخامسة ستعفى من قدر كبير من أعمال الصياغة.

٧٦ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): طلبت إلى الأمانة العامة أن توفر كتابة التوضيحات التي قدمها السيد ساتش.

٧٧ - **السيد جوناه** (سيراليون): قال إن المجموعة الأفريقية ليست لديها النية لتأخير النظر في بند جدول الأعمال، ولكنها دعت إلى التأجيل للسماح لها بالمداولة وإعطاء رأيها المدروس بشأن المسألة.

٧٨ - **السيد أبليان** (أمين اللجنة): قال إن الوثائق التي أشار إليها الممثل السوري لم توزع بمبادرة من الأمانة العامة، بل بالعكس بناء على طلب بعض الدول الأعضاء. وكانت الوثائق مشاريع محاضر موجزة، وتعذر إعدادها بجميع اللغات في خلال مهلة قصيرة. ولذلك جرى تعميمها في نصوص اللغات المتاحة، لأغراض العلم فقط.

٧٩ - **السيد إيلجي** (الجمهورية العربية السورية): كرر أن توزيع أي وثيقة، سواء كانت نسخة مسبقة أو وثيقة معدة ببساطة لأغراض العلم، يجب أن تمتثل لقرارات الجمعية العامة، وبعبارة أخرى، يجب توزيعها بجميع اللغات الرسمية. وأعرب عن أمله في عدم تكرار تلك الممارسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.